

## مساعدة الأزواج في أعمال المنزل جعلت النساء أكثر إنتاجية في زمن كورونا

روجرز وليزا كابلوويتز وإلين زوندل وسيفينكول أولو، إن المجموعة توقعنت نتيجة معاكسة. وأضافت أنه من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات نهائية، حيث تم إجراء الدراسة مباشرة قبل الإغلاق، وهناك خطط لإجراء مسح ثانٍ لمعرفة ما إذا كانت هذه النتائج صحيحة، مشيرة إلى أنها تأمل في أن تثير الدراسة التشكيك في الأعراف المجتمعية المعتادة حول العمل والمنزل، وسيكون لذلك تأثير حقيقي.

**مساهمات الرجال المتزايدة في الأعمال المنزلية لها تأثير إيجابي على الرضا الوظيفي للمرأة وإنتاجيتها**

وأكدت أن الرجال والنساء والشركات التي يعملون فيها، ربما يغيرون بشكل دائم نموذج التوازن بين العمل والحياة والذي تحدث عنه الكثيرون في السنوات الأخيرة، بعد كوفيد - 19، مبينة أنها تشعر أن الجائحة جعلت الرجال يفهمون مقدار العمل غير المأجور الذي يتعين على النساء القيام به في المنزل.

وتأمل دورانتسي أن يساعد هذا الإدراك في تقليل أو إزالة وصمة العار التي لا يزال الكثيرون يشعرون بها بشأن الموازنة بين الحياة العملية والمنزلية، موضحة أن هذا لن يتحقق إلا عندما يدرك الرجال تأثير هذه الوصمة على النساء، ومدى أهمية مساعدتهم في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.



العناية بالأطفال تسعد الزوجات

جمال

## تغيير النظام الغذائي سلاحك لمحاربة شوائب البشرة

والدواجن، علاوة على الإقلال من اللحوم الحمراء والحليب. ووشدد خبراء الجمال على ضرورة الإقلاع عن التدخين والمشروبات الكحولية، إلى جانب استخدام مستحضرات العناية المناسبة لطبيعة البشرة.

وأكد خبراء الجمال أن الأشخاص الذين يتناولون الكثير من السكريات يخاطر شكل وجههم، بحيث يبدو وكأنه يفتقر إلى الحيوية لأن نظامهم الغذائي يكون عادة خالياً من العناصر الغذائية

للنضارة البشرة. وأشاروا إلى أن تناول الكثير من السكر ينشأ عنه الكثير من شوائب البشرة مثل الجلد المشدود الشاحب وظهور بقور حب الشباب.

واشنطن - أكدت دراسة حديثة أن الإغلاق العام الذي فرضه انتشار جائحة كورونا على أغلب دول العالم لم يضطر الآباء العاملين إلى العمل من المنزل فحسب، بل كان عليهم أيضاً رعاية أطفالهم في نفس الوقت، وكان الإجماع العام هو أن وظيفة المرأة وأسلوب حياتها، سيتلقيان الضربة الأكبر.

وقالت كريستينا دورانتسي، مديرة الأبحاث في مركز المرأة في الأعمال التجارية بكلية روتجرز للأعمال في الولايات المتحدة الأميركية "اعتقدنا أن النساء سوف يكن الضحية في كل هذا".

وعبرت دورانتسي وزملاؤها عن دهشتهم عندما توصلوا إلى أن الأمر لم يكن كذلك، حيث ذكرت العديد من النساء المشاركات في الدراسة أنهن يتمتعن برضا وظيفي أعلى مما كن عليه ما قبل الجائحة.

وقال الباحثون "مع ذلك، كان هذا الرضا مرتبطاً بعامل رئيسي واحد وهو مدى مساعدة شركاء حياتهن في أعمال المنزل والعناية بالأطفال".

وأوضحت دورانتسي "وجدنا أن مساهمات الرجال المتزايدة في المنزل لها تأثير إيجابي على الرضا الوظيفي للمرأة وإنتاجيتها". وتابعت "عندما يلعب الآباء دوراً أكبر في رعاية الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية الروتينية، فإن ذلك يضع كلا الوالدين في وضع أفضل للنجاح في العمل".

وأجرى باحثو روتجرز دراسة استقصائية عبر الإنترنت شملت أكثر من 1500 عامل بالغ، وأشاروا إلى أن "الوباء جعل الرجال يفهمون مقدار العمل الذي يتعين على النساء القيام به في المنزل".

وقالت دورانتسي، التي أعدت الدراسة مع يانا فان دير ميولين

ورحبت عثمانى بامر تعديل الرئيس، لكنها قالت إنها ليست نهاية القتال. وأضافت "حتى لو أصدر البرلمان القانون وأصدر الرئيس غني قراراً رئاسياً بالموافقة على إدراج اسم الأم في بطاقات الهوية، فسوف نستمر في القتال حتى تتم إزالة العار من أسماء النساء".

وفي مقابل ذلك، واجهت عثمانى الكثير من النقد والمعارضة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قال البعض إن الأولوية يجب أن تكون الحفاظ على السلام داخل الأسرة، وكتب أحد المعلقين قائلاً "اجعل أولوياتك صحيحة"،

وانتهما العديد من الرجال برغبتها في ذكر اسمها على بطاقات هوية أطفالها لأنها لم تكن تعرف من هو الأب.

كما أن العديد من النساء في البلاد لم يؤيدن الفكرة، وقالت امرأة من محافظة هرات، "بي.بي.سي"، "عندما يطلب مني أحدهم أن أخبره باسمي، يجب أن أفكر في شرف أختي ووالدي وخطيبي".

وتابعت "أريد أن أشير إلى ابنة والدي، وأخت أختي. وفي المستقبل، أريد أن أشير إلى زوجة زوجي، ثم أم ابني".

وأكد عالم الاجتماع الأفغاني علي كاهه، أن "أفغانستان تظل مجتمعاً أبويًا، حيث يجبر الشرف الذكوري النساء ليس على إخفاء أجسادهن فحسب، بل أيضاً إخفاء أسمائهن"، موضحاً "أقسن الرجال وأكثرهم قسوة هم الرجال الأكثر احتراماً وشرفاً في المجتمع. إذا كانت الإناث من أسرهن ليبراليات، فسيتم اعتبارهن مختلطات ومهانات".

وقال أخصائيو علم الاجتماع إن استخدام أسماء النساء في العلقن يثير الإمتعاض ويمكن اعتباره إهانة. ويعرض كثير من الرجال الأفغان عن كشف أسماء شقيقاتهم أو زوجاتهم أو أمهاتهم، اللاتي لا يشار لهن إلا بلقب الأم أو الابنة أو الشقيقة لكثير ذكر في العائلة، وينص القانون الأفغاني أيضاً على عدم إدراج سوى اسم الأب في شهادة الميلاد.

## أفغانيات يظفرن بالاعتراف باسم الأم في بطاقات الهوية

حملة «أين إسمي» تتقدم خطوة نحو المساواة بين الآباء والأمهات



نضال متواصل من أجل الحقوق

وأوضحوا أنه على الرغم من الترحيب الواسع بهذه الخطوة على مواقع التواصل الاجتماعي الأفغانية والدولية، إلا أن الكثيرين عبروا عن خشيتهم من أن هذا التغيير يمكن أن يمنع الكثير من السكان المحافظين من إخراج هويات شخصية لبناتهم.

وقالت فوزية كوفي، نائبة أفغانية سابقة ونشطة في مجال حقوق المرأة، لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" إنها ترحب بالتطور الذي "كان يجب أن يحدث قبل عدة سنوات"، وأضافت "إن مسألة إدراج اسم امرأة في بطاقة الهوية الوطنية في أفغانستان ليست مسألة حقوق المرأة، إنها حق قانوني، وحقوق إنسانية، أي فرد موجود في هذا العالم يجب أن يكون له هوية".

ورحبت عثمانى بامر تعديل الرئيس، لكنها قالت إنها ليست نهاية القتال. وأضافت "حتى لو أصدر البرلمان القانون وأصدر الرئيس غني قراراً رئاسياً بالموافقة على إدراج اسم الأم في بطاقات الهوية، فسوف نستمر في القتال حتى تتم إزالة العار من أسماء النساء".

وفي مقابل ذلك، واجهت عثمانى الكثير من النقد والمعارضة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث قال البعض إن الأولوية يجب أن تكون الحفاظ على السلام داخل الأسرة، وكتب أحد المعلقين قائلاً "اجعل أولوياتك صحيحة"،

وانتهما العديد من الرجال برغبتها في ذكر اسمها على بطاقات هوية أطفالها لأنها لم تكن تعرف من هو الأب.

كما أن العديد من النساء في البلاد لم يؤيدن الفكرة، وقالت امرأة من محافظة هرات، "بي.بي.سي"، "عندما يطلب مني أحدهم أن أخبره باسمي، يجب أن أفكر في شرف أختي ووالدي وخطيبي".

وتابعت "أريد أن أشير إلى ابنة والدي، وأخت أختي. وفي المستقبل، أريد أن أشير إلى زوجة زوجي، ثم أم ابني".

وأكد عالم الاجتماع الأفغاني علي كاهه، أن "أفغانستان تظل مجتمعاً أبويًا، حيث يجبر الشرف الذكوري النساء ليس على إخفاء أجسادهن فحسب، بل أيضاً إخفاء أسمائهن"، موضحاً "أقسن الرجال وأكثرهم قسوة هم الرجال الأكثر احتراماً وشرفاً في المجتمع. إذا كانت الإناث من أسرهن ليبراليات، فسيتم اعتبارهن مختلطات ومهانات".

وقال أخصائيو علم الاجتماع إن استخدام أسماء النساء في العلقن يثير الإمتعاض ويمكن اعتباره إهانة. ويعرض كثير من الرجال الأفغان عن كشف أسماء شقيقاتهم أو زوجاتهم أو أمهاتهم، اللاتي لا يشار لهن إلا بلقب الأم أو الابنة أو الشقيقة لكثير ذكر في العائلة، وينص القانون الأفغاني أيضاً على عدم إدراج سوى اسم الأب في شهادة الميلاد.

أو المطلقات أو المنفصلات أو اللاتي يتعاملن مع شركاء مسيئين. وأكد حقوقيون أن حرمان المرأة من الحق في الاعتراف بها في هويات أطفالها، ساعد في تعزيز الدولة بشكل أساسي لفكرة أن الأطفال ملك للأب، وأن المرأة لا ينبغي أن توجد في الحياة العامة، منبهين إلى أن المرأة الأفغانية لا تزال تواجه حواجز هائلة أمام المساواة، بما في ذلك القوانين التمييزية، والفسلوص في التعليم والتوظيف، والفتن في إنفاذ القوانين التي ينبغي أن تحميها، مشيرين إلى أنه غالباً ما فشلت الحكومة الأفغانية في احترام حقوق المرأة، لذا فإن دعم الحكومة لهذا القانون يعتبر مشجعاً.

ولفتوا إلى أن إقرار هذا القانون يعد انتصاراً مهماً في وقت تترك فيه النساء الأفغانيات أنه يمكن التضحية بحقوقهن في المحادثات المقبلة بين الحكومة الأفغانية وطلبان، فيما ستعرض النساء الثلاث في فريق التفاوض المكون من 21 عضواً والمدعوم من الحكومة، لضغوط شديدة، لضمان أن الاتفاقية النهائية ستحترم حقوق المرأة بشكل كامل.

وقالوا إلى أن هذا النصر، وإن كان رمزياً يعتبر نغمة صغيرة نحو تعزيز حقوق المرأة في وقت يبدو فيه مستقبل دور المرأة في المجتمع الأفغاني عالقاً في التوازن وسط المفاوضات الوشكة على تقاسم السلطة بين الحكومة وطلبان.

وأوضحوا أنه عندما كانت حركة طالبان في السلطة في تسعينات القرن الماضي، أجبرت النساء على البقاء في بيوتهن وجردتهن من حقوقهن الأساسية مثل التعليم والعمل مدفوع الأجر، ولفنوا إلى أن أفغانستان حققت تقدماً كبيراً في تشجيع دور المرأة في الحياة العامة خلال العقدين الماضيين بعد الإطاحة بحكم طالبان. وأصبح هناك الملايين من الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدارس والجامعات في جميع أنحاء الدولة، في حين احتلت النساء مناصب مهمة في الحكومة. وقالوا إن كراهية النساء التي يبرها التدين لا تزال متجذرة في المجتمع كما أن تنمر طالبان على النساء يمثل مشكلة عويصة.

وينهوا إلى أن المحرمات الأفغانية القديمة المتعلقة بالنساء لا تزال متجذرة في أذهان الشعب حتى الصغار منهم، لدرجة أن تلاميذ المدرسة يمكن أن يتقاتلوا لمجرد أن يذكر أحدهم اسم أم أو أخت الآخر، وهو عمل يعتبر عاراً.

ولفتوا إلى أن الأراذل يصارعن من أجل تكريس أنفسهن كأوصياء شرعيين على أطفالهن في الدوائر الحكومية، أو من أجل تنفيذ الأعمال باسمائهن دون وجود الرجل. وحتى قبور النساء لا تكتب عليها أسماء النساء، وإنما فقط أسماء أقربائهن الذكور.

يعدّ الكشف عن اسم المرأة من المحرمات في المجتمع الأفغاني، ويعمد الرجال إلى إطلاق بعض التسميات على المرأة تجنباً لذكر اسمها الذي يرون أنه عار. وناضلت بعض الحقوقيات لسنوات لإدراج اسم الأم إلى جانب اسم الأب في بطاقات هوية الأبناء، وفي خطوة أكد ناشطون حقوقيون أنها نصر للنساء في هذا المجتمع المحافظ، أقر الرئيس الأفغاني مؤخراً تعديلاً يساوي بين الآباء والأمهات في بطاقات الهوية.

كابول - تشن الأفغانية لاله عثمانى حملة منذ سنوات لتغيير العرف السائد بتعريف المواطنين رسمياً بأسماء آبائهم، وتطالب بإدراج اسم الأم في بطاقات الهوية. غير أن الحملة التي أطلقتها تحت عنوان "أين إسمي" وادت أخيراً إلى تغيير القانون الأسبوع الماضي، أثارت نقاشاً حاداً في المجتمع الإسلامي المحافظ حيث يحرم البعض مجرد النطق باسم المرأة علانية.

وعارضت حركة طالبان، التي بدأت مؤخراً مباحثات لاقتسام السلطة مع الحكومة الأفغانية قد تؤدي لعودتها إلى مقاعد الحكم من جديد، هذا التدهول. واحد من أبرز الأمثلة الأولى على مواقف الحركة من حقوق النساء في بدايات عملية السلام.

وقالت لاله عثمانى (28 عاماً) الحاصلة على شهادة في الدراسات الإسلامية "واجهنا منذ بداية هذه الحملة حتى الآن الإهانات والإذلال والتهديدات".

وأضاف في رسالة بعث بها إلى روبرتسز في ما بعد لتوضيح كلامه أن "ذكر اسم الزوجة أو الأم جزء أيضاً من خصوصيات الأسرة أو الناس وإذا لم يرغبوا في ذلك أو كانوا يعتبرون ذلك مظلوماً أو عاراً فهذا سبب وجيه من منطلق الشريعة وجهة النظر الثقافية".

وقالت عثمانى إنها شعرت بخيبة أمل لموقف طالبان لكنها لن تتوقف عن كفاحها للاعتراف بالمرأة رغم قلقها على سلامتها وسلامة زميلاتنا.

وقال المتحدث باسم غني في تغريدة له على موقع تويتر، "اسم الأب مدرج رسمياً في بطاقات الهوية الوطنية إلى جانب تفاصيل شخصية أخرى". ووقع الرئيس الأفغاني قانوناً جديداً سيضمن لأول مرة، أسماء الأمهات على شهادات ميلاد أطفالهن وبطاقاتهن الشخصية.

وأكدت منظمات حقوقية أن القانون يعد انتصاراً كبيراً لناشطات حقوق المرأة الأفغانية اللواتي ناضلن لسنوات طويلة من أجل تسمية كلا الوالدين على بطاقات الهوية، وذلك تحت هاشتاغ على وسائل التواصل الاجتماعي "أين إسمي".

وأشارت إلى أن هذه الخطوة الإصلاحية ستكون لها عواقب مهمة في الواقع الاجتماعي الأفغاني، مما يسهل على النساء الحصول على التعليم والرعاية الصحية وجوازات السفر وغيرها من الوثائق لأطفالهن، وأيضاً السفر مع أطفالهن. كما أشارت إلى أنها مهمة بشكل خاص للنساء الأراذل

وبالنسبة لها وكثير من الأفغانيات، تمثل كتابة اسم الأم إلى جانب اسم الأب اعترافاً واجباً بالمرأة في المجتمع. وقالت "الإسلام أعطانا هذا الحق.. ونحن نريد استرداد حقوقنا".

وبدأت عثمانى حملتها على وسائل التواصل الاجتماعي في العام 2017 واتت ثمارها الأسبوع الماضي عندما وقع الرئيس أشرف غني على تعديل يساوي بين الآباء والأمهات في بطاقات الهوية. وأكدت تقارير إخبارية سابقة أنه غالباً ما يسقط اسم المرأة عن بطاقات الدعوة أو حتى شواهد القبور بسبب التقاليد المرعية والنزعة المحافظة جدا في أفغانستان، ومن الأمور المعتادة في أفغانستان أن تعرف المرأة بأنها زوجة فلان، أو ابنة فلان، لا باسمها الشخصي، وهو تقليد سائد منذ قرون. وجاء هذا النصر للمرأة الأفغانية بعد سنوات عدة من حملات الناشطين الهادفة إلى

**نصر للمرأة الأفغانية جاء بعد سنوات من الحملات الهادفة إلى التخلص من الشعور بالخجل من أسماء النساء على الملأ**